



اسم المقال: جدلية العلاقة بين شكل النظام السياسي والتنمية السياسية (العراق انموذجاً)

اسم الكاتب: م. كرار علي مكطوف، م.م. آية محمد الربيعي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7806>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 00:34 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

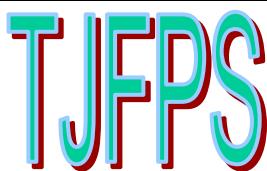
<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





doi: <https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i28.183>



ISSUE
28

IRAQI

Academic Scientific Journals



ISSN: 2663-9203 (Electronic)

ISSN: 2312-6639 (print)

العراقية
المجلد الأكاديمي العلمي



Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

Contents lists available at:

<http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic>

Tikrit Journal For Political Science

جدلية العلاقة بين شكل النظام السياسي والتنمية السياسية (العراق انموذجاً)

"The dialectic of the relationship between the form of the political system and political development (Iraq is a model)"

Lect. Karar Ali Maktoof^a

Wasit University / Faculty of Law

Assit.Lect. Aya Mohamed Al-Rubaie^b

University of Al-Mustansiriyah / College of Political Science^b

* م.كارار علي مكتوف^a

جامعة واسط - كلية القانون^a

م.م ايه محمد الرباعي^b

جامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية^b

Article info.

Article history:

- Received: 13\03\2022
- Accepted: 12\5\2022
- Available online : 30\06\2022

Keywords:

- the political system
- political development government institutions
- democracy
- Iraq

Abstract: Present in the twentieth century and changes in the twentieth century and changes in the environment and talk about the environment surrounding the present. Iraq, policy development and change, and that the study of political development and the political study concerned with political study, the one working in it, the one working in it, and this is also related to building training, training, for political construction, and finding a kind of specialized and distinct political institutions and processes. To be able to grow and transform into a new democratic society, making it the new state of affairs in the Iraqi political system after 2003.

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding Author: Karar Ali Maktoof, Aya Mohamed Al-Rubaie ,E-Mail: kmagtoof@uowasit.edu.iq
Tel:xxx , Affiliation: Wasit University / Faculty of Law, University of Al-Mustansiriyah / College of Political Science

معلومات البحث :

الخلاصة: ان شكل العلاقة بين النظام السياسي العراقي والتنمية السياسية يرتبط بتطور النظم السياسية في الوقت الحاضر وهو موضوع حديث النشأة والتطور ظهر في مطلع السنتينيات بعد ظهور الدول الحديثة، وزاد استخدامه في القرن العشرين والتغيرات التي طرأت على البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانطلاقاً من الأزمات التي يعني منها المجتمع العراقي المرتبطة بالتنمية السياسية والتغيير الديمقراطي ، وان دراسة التنمية السياسية تعني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي ، والهيئات العاملة فيها، وسير عملها ويرتبط ذلك ايضاً بضرورة تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي ، وايجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة . اضافة الى أن عملية التنمية السياسية مصحوبة دائماً بتوترات وتميزات، أي ازمات يمر بها النظام السياسي تعرض جميعها بصورة مجتمعة وفي وقت واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب ان تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع الى اقامة النظام الديمقراطي الحديث، خصوصاً في الأنظمة الجديدة ، كما هو الحال في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003.

تاریخ البحث:
الاستلام: 2022\03\13
القبول: 2022\05\12
النشر : 2022\06\3

الكلمات المفتاحية :

- النظام السياسي
- التنمية السياسية
- المؤسسات الحكومية
- الديمقراطية
- العراق

المقدمة

يعاني العراق منذ العام 2003 جدية في النظام السياسي تحول دون استقراره وتعريف مصالحه والقيام بوظائفه كنظام سياسي ، فمن الأساسيات المفترضة للنظم السياسية بعامة، وجوب امتلاكها لأدوات تضمن لها التكيف مع المواقف الطارئة، وتمكنها من إيجاد الحلول الناجمة لمواجهة تلك المواقف، وتنمى الأنظمة القدرة على الاستمرار ، ومنع أي تداعيات من إرباك النظام وفاعله الرئيسيين، ومن بديهيات النظم أن الأعراف السياسية والدساتير والقوانين النافذة والهيئات المؤسساتية والسلطات هي الكواكب الرئيسية لمنع تصدع النظام.

ولهذا فالنظام السياسي له دوراً حيوياً والمهم في تحقيق متطلبات التنمية السياسية، اذ لا يمكن ان تتحقق التنمية السياسية في ظل غياب نظام سياسي يعني من مشكلات قد تكون سياسية او دستورية او حتى اقتصادية واجتماعية ، والتنمية السياسية بمعنى لا يمكن ان تتحقق في ظل نظام سياسي غير متوازن وبالتالي في حال توفر الأمرتين اذ تؤكد على ضرورة متطلبات النظام السياسي الديمقراطي لتحقيق متطلبات التنمية السياسية .

ففي حقيقة الامر لقد عانه العراق من جدلية كثيرة في النظام السياسي بعد عام 2003 منها أزمة الهوية الوطنية و اشكالية الدستور وجدلية المناطق المتنازع عليها وعلاقة الحكومة الاتحادية مع الاقليم فضلا عن معوقات النظام البرلماني العراقي التي أثرت بشكل او باخر في تحقيق التنمية السياسية .

أهمية البحث: تكمن أهميه البحث من خلال بيان العلاقة الجدلية بين التنمية السياسية والنظام السياسي اذ نحاول من خلال البحث التأكيد على تحقيق التنمية السياسية يتطلب وبشكل اساسي توفير نظام سياسي أكثر ديمقراطية لتحقيق متطلبات التنمية السياسية.

إشكالية البحث :يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء حول وجود جدلية في النظام السياسي العراقي تعرقله في تحقيق التنمية السياسية ولا سيما ان من أهداف التنمية السياسية في العالم هو بناء نظام سياسي يتمتع بالديمقراطية .

فرضية البحث :يهدف هذا البحث اثبات فرضية مفادها ان لا يمكن تحقيق التنمية السياسية في ظل تداعيات النظام السياسي .

منهجية البحث :في سبيل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها, سوف تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي _ النظمي

هيكلية البحث :قسم البحث فضلا عن مقدمة وخاتمة الى مبحثان : فقد تناولت في المبحث الاول " الاطار المفاهيم للنظام السياسي والتنمية السياسية " وتطرقت في المبحث الثاني حول " دور المؤسسات الحكومية في التنمية السياسية " أما المبحث الثالث تناول " دور المؤسسات الغير الحكومية في التنمية السياسية " .

المبحث الأول : الاطار المفاهيم

المطلب الأول : أولاً : مفهوم النظام السياسي (Political system)

على الرغم من التعريفات العديدة للنظام السياسي التي طرحتها عدد كبير من الكتاب والباحثين وعلى الرغم من محاولة تأصيل هذه الأفكار للوصول إلى نتيجة قد تكون أقرب منها إلى الحسم في تحديد إطار المفهوم إلا أنه يبقى متطروراً وممتدًا على عمق التاريخ الإنساني وقدم التجمعات البشرية عبر التاريخ ويعود بسبب تطور مفهوم النظام السياسي مع تطور الحياة الإنسانية ، وبذلك لا يمكن وضع مفهوم واضح وجامح للنظام السياسي ولكن على الرغم من ذلك يبقى تاريخ النظم السياسية وتعريفاتها ممتدًا بامتداد التاريخ الإنساني وتطور البشرية⁽¹⁾.

عرف مفهوم النظام السياسي لغة اذ تذهب كلمة (النظام) الى معنى صيغه مبالغة في الفعل (نظم) هو كثير النظم اذ يوحي الى جمع الترتيب والاتساق يقال ينظم الخطيفي المؤلؤ⁽²⁾ ، اما كلمة (سياسية) فهي مشتقه من الفعل (ساس) وتعني تبر الامر وتولى الامر ، اما اصطلاحاً فيعرفه "روبرت دال"النظام السياسي (بأنه تركيب دائم للعلاقات الإنسانية ويشمل على قدر هام من السلطة والسيطرة والسلطان)⁽³⁾ ، وعرفه "غابرييل الموند" (بأنه نظام التفاعلات الموجودة في سائر المجتمعات المستقلة والذي يتعلق بوظيفتي التكامل والتكيف داخلياً(اي إطار المجتمع ذاته) وخارجيها (اي بين المجتمع والمجتمعات الأخرى) عن طريق الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الأرغام المادي المشروع)⁽⁴⁾ ، كما عرفه "أسيتون" : (بأنه مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي وفي مقدمتها عملية تخصيص القيم ، أي من يحصل على ماذا (Who gets what)، والنظام السياسي هنا (عملية التوزيع والتنظيم بما يتزده من قرارات ملزمة

⁽¹⁾ ابراهيم درويش : النظام السياسي (دراسة فلسفية تحليلية) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ج 1، 1968، ص .8

⁽²⁾ نعمان احمد الخطيب : الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2009، ص 263.

⁽³⁾ صادق الاسود: علم الاجتماع السياسي، بغداد، التعليم العالي، ط(2)، 1990، ص268.

⁽⁴⁾ كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية ، ط 1 ، الكويت ، 1985، ص 113.

للجميع)⁽¹⁾. ويعرف ايضاً بأنه (مجموعه الحلول الازمة لمواجهه المشاكل السياسية التي يشيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئه اجتماعية معينه)⁽²⁾ ، وقد ذهب "جورج بيردو" (بأنه النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة)⁽³⁾ .

هذه النماذج من التعريفات علماء السياسة تجمع على أن النظام السياسي هو جزء من النسيج الاجتماعي العام للمجتمع ، والنظام السياسي يختلف عن بعضه باختلاف ما اذا كانت السلطة تمارس من قبل هيئة واحدة أو من قبل عدة هيئات ، فإذا كانت تمارس من قبل عده هيأت فأنها تختلف باختلاف درجة استقلال هذه الهيئات عن بعضها⁽⁴⁾ .

ثانياً : خصائص النظام السياسي

يتمتع النظام السياسي بعدد من الخصائص هي⁽⁵⁾ :

1- العلوية: وذلك لأنّه يمتلك السلطة العليا وبذلك تتصرف التشريعات الصادرة عن مؤسساته المعنية بصفة الإلزام.

2- استقلال ذاتي نسبي: إذ تحكم العلاقات وعمليات التفاعل الواقعه ضمنه قواعد قانونية وسياسية خاصة شبه مستقرة، ودائمة إلى حد ما.

3- الفاعلية: إذ يعد النظام السياسي أكثر تأثيراً من- وفي - سائر النظم الأخرى الموجودة في المجتمع، وذلك بفعل امتلاكه للسلطة السياسية، ومن ثم له القدرة على تنظيم طاقات المجتمع.

⁽¹⁾ حنان يوسف: الاعلام والسياسة :مقاربة ارتباطية ، أطلس للنشر ، القاهرة ، 2006، ص14.

⁽²⁾ حسان محمد شفيق : الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، 2007، ص 13.

⁽³⁾ ثامر كامل محمد الخزرجي : النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجداً، عمان ، 2008 ص 21.

⁽⁴⁾ حسان محمد شفيق : مصدر سبق ذكره ، ص 7-10.

⁽⁵⁾ نقل عن : طه حميد حسن العنكي : النظم السياسية والدستورية المعاصرة (اسسها وتطبيقاتها) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2013، ص 32.

4- التفاعل: إذ يتفاعل النظام السياسي مع سائر النظم الأخرى السائدة في المجتمع، أي أنه في الوقت الذي يؤثر بالنظم الأخرى فهو يتأثر بها.

5- الشمولية: يعد النظام السياسي هو الإطار الأوسع الذي تتفاعل ضمته عناصر ومكونات عديدة تقف في مقدمتها الدولة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح فضلاً عن النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية ، ما يعني أن النظام السياسي هو المنظومة الأشمل والأكبر كما تشكل عناصره ومكوناته نظم فرعية له.

المطلب الثاني : أولاً: مفهوم التنمية السياسية :

برز مفهوم التنمية السياسية الذي يُعد من المفاهيم الحديثة في عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، اذ اقترن ببلدان عالم الجنوب وتطوير نظمها السياسية، ودخل في دائرة الاستعمال الacademy، اذا جاز هذا التعبير ولاسيما في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية كما وظف من قبل الجامعات الأورو-أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتمويلية⁽¹⁾.

عرف التنمية السياسية "تبيل السمالوطي" بأنها (تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الامكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات إلى جانب ميل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع)⁽²⁾ ، وعرفه ايضاً "لوسيان باي" (عددها عشرة) قد لخص الأفكار الواردة فيها في ثلاثة متغيرات، وهي: (المساواة، قدرة النظام السياسي، تميز وتخصص المؤسسات والبني داخل النظام السياسي) ⁽³⁾.

⁽¹⁾ عز الدين دياب: "التنمية السياسية في الوطن العربي : الضروريات والصعوبات" ، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة ، العدد 23، 2005 ، ص 19.

⁽²⁾ علي عباس مراد: المجتمع المدني والديمقراطية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2009، ص 28.

⁽³⁾ عبد العباس فضي� وجواهد صالح: الديمقراطية والتنمية السياسية في العراق المعاصر بين النظرية والواقع، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العددان (77 و 87)، عام 2019م، ص 47 - 75 .

كما يرى " غابرييل ألموند" التنمية السياسية بأنها (قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنوي والشخصوصية الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصاً، ويضيف بأنها استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم من داخل البيئة الدولية، إذ يرى "الموند" أن التمايز بين النظم التقليدية والنظام الحديث قائماً على أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والشخصوصية في النظم التقليدية، وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجاً للتطور والتنمية لبقية الدول)⁽¹⁾.

أضاف الدكتور "أحمد وهباني" مفهوم للتنمية السياسية ربما أكثر تحديداً، فقال أن التنمية السياسية: (عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسیخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على اعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتابحة، وممارسة تداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة فيما بينهما)⁽²⁾.

اي ان عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطولاً وديمقراطيّاً، ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية في ثلاثة مفاهيم أساسية هي :

Equality - المساواة 1

Differentiation - التمايز 2

Capacity - القدرة 3

⁽¹⁾ حسانى بوعكاز : التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة الدكتور الطاهر ملai ، 2015 ، ص 14 .

⁽²⁾ عبد الرحمن برقوق وصونيا العايدى: التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد (5)، مارس 2013، ص 90.

1- المساواة Equality: وهو التطلع إلى مشاركة الجماهير مشاركة فاعلة في النشاط السياسي، وقد تكون تعبئة الجماهير في سبيل هذه المشاركة تعبئة ديمقراطية، ولكن المهم هو أن يصبح الرعایا مواطنين فاعلين، وتقضي المساواة بأن تصبح القوانين عامة، وان تطبق على الجميع على أساس غير شخصي، كما تقضي بأن يجري التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة الشخصية لا على أساس المحاكاة التقليدية⁽¹⁾، كما يعني تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية في وضع السياسات العامة في اختيار الاشخاص لتولي المناصب العامة⁽²⁾.

2- التمايز Differentiation: وتعني التخصص والفصل بين الادوار، وكذا بين المؤسسات والاتحادات في المجتمع مع الأخذ في التحديد ، فكلما تقدم النظام السياسي في طريق التنمية السياسية كلما زاد تعقد البنية فيه، تزايد عدد الوحدات السياسية والادارية⁽³⁾ .

4 - القدرة Capacity: اذ تعكس قدرة النظام-سياسيًا-اداريًا على تبني اهداف ما وتنفيذها⁽⁴⁾، وان توافر قدرات النظام السياسي مثل قدرته ليس فقط على ازالة الانقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع، وإنما ايضاً قدرته على الاستجابة للمطالب الشعبية بالمشاركة والعدالة التوزيعية المرتبطة، وكذلك قدرته على الابداع والتكييف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع⁽⁵⁾ .

وقد صنف العديد من علماء السياسة أزمات التنمية السياسية، ويتفقون حول الأزمات التالية⁽⁶⁾ :

-أزمة الهوية: تتعلق بالاهتمام، في إطار مجتمع معنوي، بتعزيز الهوية القومية، والعمل على بناء الإحساس الدائم لدى كل فرد بالانتماء إلى مجتمع وارض محددة، وفي الدول الحديثة نجد التعارض بني الإحساس

⁽¹⁾ حسن الصعب : علم السياسة ،دار العلم للملائين ،بيروت ،1966 ،ص377.

⁽²⁾ أسامة الغزالى حرب : الأحزاب السياسية في العالم الثالث ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،1987 ،ص 3.

⁽³⁾ أسامة الغزالى حرب : مصدر سبق ذكره ،ص 33-34.

⁽⁴⁾ ثامر محمد كامل: "السياسة العامة واداء النظام السياسي" ،مجلة العلوم السياسية ،بغداد ،السنة السابعة عشرة ،2006،73 ص150

⁽⁵⁾ أسامة الغزالى حرب: مصدر سبق ذكرة ، ص34.

⁽⁶⁾ فيصل غازي: التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ،بغداد: كلية العلوم السياسية ،1993 ،ص 62.

بالشعور القومي، وبني القيم التقليدية التي تربط بين الأفراد (العرقية، اللغوية،...)، فالازمة الناتجة عن هذا التناقض لا يمكن حلها الا بتغيير البنى الاجتماعية.

- **أزمة الشرعية:** من المصاعب التي تواجه السلطة الحاكمة، وتحدث حينما تهيمن الحكومة المركزية على مختلف أشكال القسر الشرعي، بالإضافة الى عدم قدرة النظام السياسي الحاكم على تلبية مطالب الشعب، وهذا ما ينتج عنه رفض شعبي لنظامه السياسي.

- **أزمة الانتشار (التغلف):** تحدث عندما يعجز نظامه السياسي عن بسطيده على كل إقليم الدولة، ولحل هذه المشكلة يكون بتأسيس سلسلة من المؤسسات القومية والإقليمية تمارس انتشارها من خلال التخطيط، التنشيط القومي، إصدار التشريعات...الخ.

- **أزمة المشاركة:** تنتج بسبب تضخم عدد الفاعلين السياسيين، وهذا ما يؤدي الى ظهور عدد متزايد وبسرعة من جماعات المصالح والنواحي السياسية والاحزاب السياسية والتي ينتج عنها علاقات سياسية جديدة، وبالتالي حدوث أعمال عنف متطرفة للجماهير مع اتساع درجة المطلب.

- **ازمة الاندماج:** تتولد من مصاعب نشر وتوزيع النشاطات السياسية للجماهير، في إطار العلاقات الوظيفية الداء مهمات قادرة على تحويل المطالب إلى أشكال واتجاهات، تتلاءم مع متطلبات بقاء النظام السياسي

- **أزمة التوزيع:** تتولد بفعل الاختيار أو المفاضلة بين المستويات الاجتماعية المختلفة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد طريقة للمشاركة في الثروة، باعتماد نظام للأولويات الشباع الحالات بصورة فعالة⁽¹⁾.

ثانياً : خصائص التنمية السياسية

- 1- تعد أدلةً من أدوات دعم السياسات المحلية في الدول عن طريق ربطها مع السياسات الدولية.
- 2- تعالج مشكلات القطاع الاقتصادي من خلال توفير مجموعةٍ من الوسائل والحلول المساندة للتنمية الاقتصادية.

⁰¹ المصدر نفسه ، ص 63.

3- تصنف كوسيلةٍ من الوسائل الإدارية المحلية لاتخاذ القرارات المناسبة للدولة. تعد نموذجاً من النماذج التي تسعى الدول إلى إضافتها لسياساتها العامة، والتي تساهُم في التأثير على كافة قطاعاتها.

4- وسيلةٌ من وسائل بناء النظام الاجتماعي، مما يساعدُ على إدارة المجتمع بطريقةٍ صحيحةٍ.

المبحث الثاني جدلية العلاقة بين المؤسسات الحكومية و التنمية السياسية

يتصف النظام السياسي بالشخصنة الوظيفي والتباين وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية ، مثل المؤسسات التشريعية والمؤسسات التنفيذية والمؤسسات القضائية التي تلعب دور كبير في التنمية السياسية للبلاد ، وبذلك يمكن تقسيم المبحث كما يلي :

المطلب الأول: المؤسسة التشريعية

السلطة التشريعية، هي التي تقوم بوضع القوانين المختلفة للدولة، وتعتبر من أهم الهيئات الرسمية الحكومية التي تضطلع أساساً بتشريع اللوائح والقوانين ووضع القواعد العامة، التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والصحية وغيرها في الدول⁽¹⁾ ، وقد تناول الدستور العراقي النافذ المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الجديد، فبعد أن بين طبيعة النظام فيه بوصفه نظاماً جمهورياً نيابياً (برلماني ديمقراطي اتحادي)⁽²⁾ ، أناط السلطة التشريعية فيه إلى مؤسستين دستوريتين هما : مجلس النواب، ومجلس الاتحاد.

تلعب المؤسسة التشريعية بشكل عام والبرلمانيون بشكل خاص دوراً حاسماً في دفع عجلة التنمية بحيث يكون محورها الناس وتعكس احتياجات ناخبيهم و تستجيب لها باعتبارهم الممثلين المنتخبين من أناسهم، وقد شهدت العقود الأخيرة اعترافاً متزايداً بأهمية انخراط البرلماني في الجهود الرامية إلى إحراز التقدم بشأن الحساسية تجاه البيئة والنمو الشامل والتنمية المستدامة، ويكن للبرلمانيين من خلال صلاحياتهم الدستورية، ومنها على سبيل المثال، سن القوانين والرقابة على سياسات الحكومة وبرامجها - بما في ذلك المصادقة على موازنة

⁽¹⁾ إسماعيل الغزال: الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1996 ، ص 175.

⁽²⁾ المادة (1) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

الحكومة ورصدها - وتشيل وجهات نظر ناخبيهم، أن يكونوا شركاءٌ هم في ضمن حاكمية خاضعة للمساءلة شاملة ومشاركة وشفافية، والتي تعد ضرورة لتحقيق تتميمية مستدامة للجميع⁽¹⁾.

إن أغلب أهداف التتميمية تتعلق بالحقوق الأساسية، لذا تضمين هذه الحقوق في الدستور يعكس رغبة ونية الدولة الحقيقية في المحافظة على هذه الحقوق وحمايتها، إضافة الحق في مصدر نظيف وصحي للمياه إلى فصل الحقوق الأساسية من الدستور سوف يجعل الدولة ملزمة بتنفيذ هذا الحق والالتزام به لكل فرد من أفراد المجتمع الشيء نفسه ينطبق على الحق في التعليم أو الحق في التأمين الصحي، فالبرلمانات هي التي تحمل مسؤولية تقديم هذه الخدمات لأفراد المجتمع الذين تمثلهم⁽²⁾.

المطلب الثاني : المؤسسة التنفيذية

يمكن تعريف (المؤسسة التنفيذية) بأنها المؤسسة المسئولة عن تنفيذ القوانين التي تتحذها المؤسسة التشريعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن وإدارة مختلف المؤسسات والمصالح العامة في الدولة⁽³⁾.

تعد وظيفة المؤسسة التنفيذية هي تنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة، لذلك هي أخطر المؤسسات الدولة على حقوق الأفراد وحرياتهم بحكم تماستها المباشر و اليومي معهم وما تملكه من امتيازات خارقة تجعل كفتها راجحة في مواجهة الأفراد رجحانًا كبيراً⁽⁴⁾ ترتبط المؤسسة التنفيذية بالمؤسسة التشريعية من خلال رفع تقارير البرلمان بشكل دوري وتنفيذ القوانين الصادرة من قبل المؤسسة التشريعية ، كما ان من اختصاصات المؤسسة التنفيذية اعداد الموازنة العامة للدولة التي من خلالها يتم اختصاص مبالغ مالية خاصة لمشاريع التنمية ، على الرغم من التحديات والازمات التي تواجه به الدولة فيتم صرف مبالغ مالية لحل تلك الازمات كأزمة جائحة كورونا مما اثر بشكل وبآخر على مشاريع التنمية المستدامة .

⁽¹⁾ مرفت رمضاوي : دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بيروت ، 2018، ص 21-22.

⁽²⁾ برنامج المؤئل لمستقبل حضري افضل لبرنامج العراق : العدد الاول ، تشرين الاول 2020، ص 1.

⁽³⁾ نظام برکات وآخرون : مبادئ علم السياسة، ط ١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤، ص ٢١٤.

⁽⁴⁾ غازي فيصل مهدي : الدستور العراقي الدائم أفكار وطموحات، مجلة المستقبل، العدد 1 ، تشرين الأول ٢٠٠٥ ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، ص . ٢٣ .

المطلب الثالث: المؤسسة القضائية

المؤسسة القضائية "هي الهيئة التي ينابط إليها تفسير القانون وتطبيقه على الواقع التي تعرض عليها وتطرح قبالتها للفصل فيها"

وتقوم السلطة القضائية بواجبات مهمة هي تنظيم الخلافات القانونية بين الأفراد ومعاقبة المخالفات للقوانين الجزائية، إن نشاطها في هذه الحقول له نتائج سياسية ضمانات المعاقبة الجزائية تتعلق بالحرية، وعدم انحياز محاكم القانون الخاص يتعلق بالمساوة، وللمحاكم واجبات أخرى تكون أكثر قرباً من ممارسة السلطة السياسية من خلال إنها تراقب تصرفات الحكم ضمن حدود القانون، أي عبر تطبيق مبدأ الشرعية⁽¹⁾.

فالقضاء هو الوسيلة التي تسترجع بها الحقوق إلى أصحابها وتصان بها الحريات والأعراض والأموال ، وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحراء العامة والخاصة ، وهذا يعني أن يتساوى أمام القضاء الجميع تحت سماء العدالة ، ويقوم مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساسي وهو "أن تتحقق المساواة والعدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي" ، اي ان العلاقة بين المؤسسة القضائية والتنمية المستدامة بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص علاقة طردية كلما زادت الحقوق والحراء لدى الأفراد كلما ارتفعت مستوى التنمية السياسية .

المبحث الثالث جدلية العلاقة بين المؤسسات الغير الحكومية والتنمية السياسية

إلى جانب المؤسسات الحكومية المؤثرة على التنمية السياسية هنالك المؤسسات الغير الحكومية التي لا تقل فاعليتها عن المؤسسات الحكومية في تحريك عجلة التنمية ومنها ما يلي :

⁽¹⁾ موريس ديفرجيه : المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة د: جورج سعد، اط ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢ ،ص ١٤٢.

المطلب الأول: دور الأحزاب

تعد الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وتقوم أيضاً بجمعية المصالح وتعبيتها، وكذلك تعد أدلة للتشئة والتجنيد السياسيين، وتساهم في إسقاط الشرعية على نظم الحكم⁽¹⁾.

أنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكن من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتبادل القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يتربّط على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتحمّل المشاركة الشعبية، وتكافأ الفرص لكافة إفراد المجتمع دون تمييز⁽²⁾، كما أن دخول أعداد متزايدة من الناس إلى حلبة السياسة والمشاركة السياسية، قد يؤدي إلى انعدام الاستقرار أو ما يسميه هنرييتون "التحلل السياسي Political Decay" ، ويعني هذا ببساطة أن أية محاولة للتحديث ستؤدي إلى عدم الاستقرار ، فيبينما يؤدي التطور الاقتصادي إلى رفع مستوى المعيشة، فإنه يحطم الفئات الاجتماعية التقليدية ، ويولد التوترات الفردية ، ويفرض مطالب جديدة على الحكومة ، وإذا عجزت المؤسسات السياسية عن السيطرة على نتائج التغيير وأثاره فإنها ستعاني من عدم الاستقرار ، ومن وجهة النظر تلك فإن الوظيفة التحديدية للأحزاب السياسية تتمثل في الأساس في تقديم ، الإطار المؤسس الذي يحد من هذا التحلل السياسي ، ويوفّر - وبالتالي - الاستقرار السياسي اللازم للتنمية⁽³⁾

⁽¹⁾ علي الدين هلال ونيفين مسعد: *النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير* ، ط ١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠ ، ص ١٦٨.

⁽²⁾ برهان غليون: *المحنة العربية (الدولة ضد الأمة)* ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2003 ، ص 28.

⁽³⁾ هيثم سطائيحي : " التنمية السياسية في المجتمعات النامية: مشكلاتها وآفاقها" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 1997 ، ص 100

وبناءً عليه ولكي تحقق التنمية أهدافها بشكل عام، وهدفها المتعلق بتعزيز فرص التلامح الوطني، بين أعضاء الجماعة الوطنية، بشكل خاص، وبالذات الجماعات الوطنية المتردمدة أو التي تتكون من جماعات عدّة، فإنّ الضرورة تقتضي أن تكون هذه التنمية متوازنة في مضمونها وإبعادها وأهدافها .

المطلب الثاني: منظمات المجتمع المدني:

تعد منظمات المجتمع المدني ضرورة حضارية تؤشر على تقدم الشعوب ونهضتها وتقدمها ،⁽¹⁾ وت تكون منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية، و المقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي⁽²⁾.

تمثل وظائف المجتمع المدني في تجميع المصالح وتكوين قيادات جديدة وإشاعة ثقافة العمل التطوعي والتشيّة الاجتماعية والسياسية وتحقيق الديمقراطية عن طريق توفير قنوات للمشاركة الاختيارية في المجال العام معبرا عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية، بالإضافة الى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين والمهمشين، وملء الفراغ في حالة تراجع الدولة عن القيام بالأدوار والوظائف الضرورية، أي أن لمؤسسات المجتمع المدني أهدافا تسعى لتحقيقها من خلال دورها الخدمي والخيري ومن خلال اشباع احتياجات المجتمع وتفعيل المشاركة الوعائية والفاعلية في إحداث التنمية السياسية بشكل خاص والتنمية المستدامة بشكل عام وتطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع، أي أن جوهر منظمات المجتمع المدني وطبيعة

⁽¹⁾ نادية فاضل عباس : دراسة في المجتمع المدني العراق نموذجا، مجلة الدراسات الدولية، جامعه بغداد ، العدد 38، ص 82.

⁽²⁾ خالد محمد قاسم : إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2007، ص 135.

عملها يتضمن تفعيل مشاركة المواطن في المنظمات والنقابات والجمعيات في مواجهة السلطة وفي كل ماله تماس بحياتهم⁽¹⁾.

فقد اشار الهدف 17 من اهداف التنمية المستدامة الذي يتناول وسائل التنفيذ يشير بصورة مباشرة إلى دور المجتمع المدني في التنفيذ، الذي يقتضي المقصود من الدول "تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد" كما كيف يمكن للمجتمع المدني الإسهام في التعليم والتربية وتمكين الشباب من القيام بدورهم، وتفعيل دور المرأة ، فقد مارست المنظمات المجتمع المدني أنشطة في مجالات متعددة كتنمية المناطق العشوائية وتقديم القروض لا قامة صناعات صغيرة للشباب ومشروعات مدرة للدخل للنساء وجمعيات تعمل في مجال الدعوة من اجل تغير اتجاهات الشباب من الرجال والنساء نحو قضايا تنمية مثل قضايا النوع الاجتماعي والصحة الانجابية وجمعيات تسهم في خلق فرص عمل للإعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل كما ان هنالك جمعيات تعمل في مجال الصحة والتعليم واسهم في برامج التنمية المحلية والتحفيز من الآثار الاقتصادية لبرامج الاصلاح الاقتصادي ، كما يلعب الشباب دور في التنمية السياسية من خلال التوعية والتنفيذ الذاتي ، ومروراً بالمشاركة بشكل إيجابي في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني والتفاعل معها، وأخيراً الحرص على المشاركة باستمرار في جميع الاستحقاقات الانتخابية سواءً كانت برلمانية أو بلدية. باختصار دور الشباب في التنمية السياسية دور مزدوج، فهو يتطلب وعيًا ذاتياً، ويتطلب نشاطاً إيجابياً⁽²⁾.

⁽¹⁾ ريهام باهي : اسهام المجتمع المدني في تحقيق أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: الدور والتحديات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019، ص 4.

⁽²⁾ مصطفى كامل السيد ، المنظمات الغير الحكومية وقيم الاستقلال الامثل لموارد المجتمع ، المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام ، مصر، القاهرة ، 2002، ص 8.

الخاتمة

سنقسم الخاتمة الى النتائج والتوصيات

اولا النتائج:

- 1- ان يكون الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ مرجع حل للإشكاليات وان تحص اي متغيرات فيفترض ان تبدا مناقشتها من الدستور.
- 2- ان عملية التنمية السياسية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية ضرورية لإحداث تنمية اقتصادية مع ما يصاحبها من تنظيم أجهزة الدولة في الجوانب الإدارية والقانونية واشتراك الجمهور في العملية السياسية وتفعيل المؤسسات.
- 3- ان التنمية السياسية حاجة ملحة وضرورية في أي مجتمع، ومنها مجتمعنا العراقي بعد التغيرات التي طرأت على المشهد السياسي منذ عام 2003، وبالتحديد الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب، وما أنتجته من بروز قوى سياسية إلى واجهة السلطة، نتج عنها بعد مخاض عسير حكومة الشراكة الوطنية أو الوحدة الوطنية كما نراها ويراهما آخرون.

ثانيا التوصيات:

- 1- نقترح تطبيق المبادئ لتحديد نسبة المشاركة أو مساهمة شعبية أكبر في صياغة ووضع السياسات العامة من خلال اختيار الأشخاص المناسبين الذين يتقلدون مناصب السلطة في الدولة بدء من العضوية في مجلس النواب صاحب الاختصاص الأصيل في سن التشريعات المؤكدة والراعية لهذه المبادئ، ليأتي بعدها دور السلطة القضائية الراعية لتطبيقها قانونية من خلال إعمال النص القانوني الخاص بتلك المبادئ، ثم دور السلطة التنفيذية المطبق الواقعي لتلك الأمور على ارض الواقع، ومعرفة ما يعتريها من إشكاليات في التطبيق.

- 2- نقترح تطوير الخبرات والكفاءات العراقية من خلال إرسالهم إلى دورات تدريبية وتأهله إلى الدول الأجنبية لغرض التعرف على احدث التطورات العلمية التي وصلت لها تلك الدول والعمل على نقلها للعراق.

3- نوصي المشرع العراقي العمل وبكل إخلاص على تسوية الخلافات الداخلية بالشكل الذي يحقق المصلحة
للمجتمع

Results:

1- The Iraqi constitution of 2005 in force should be a reference for solving problems, and to count any variables, it is assumed that the discussion of them should start from the constitution.

2- The process of political development is linked to economic development, and political development is necessary to bring about economic development with the attendant organization of state agencies in the administrative and legal aspects, public participation in the political process and the activation of institutions.

-3Political development is an urgent and necessary need in any society, including our Iraqi society, after the changes that have occurred in the political scene since 2003, specifically the recent elections to the House of Representatives, and the emergence of political forces to the front of power, which resulted in the difficult labors of the government of national partnership. Or national unity as we see it and see it others.

قائمة المصادر

الدستور العراقي النافذ لسن 2005

أولاً : الكتب

1. ابراهيم درويش ، النظام السياسي (دراسة فلسفية تحليلية) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ج 1، 1968.
2. أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت ، 1987.
3. إسماعيل الغزال حرب ، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦ .
4. برهان غليون، المحنة العربية (الدولة ضد الأمة)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
5. ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجلاوي ، عمان ، 2008.
6. حسان محمد شفيق ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، 2007.
7. حسن الصعب ، علم السياسة ، دار العلم للملايين ،بيروت ، 1966 .
8. حنان يوسف، الاعلام والسياسة: مقاربة ارتباطية ، أطلس للنشر ، القاهرة ، 2006.
9. خالد محمد قاسم ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2007.
10. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، بغداد، التعليم العالي، ط(2)، 1990.
11. طه حميد حسن العنبي ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة (اسسها وتطبيقاتها) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2013.
12. علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، ط ١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠ ، ص ١٦٨ .
13. كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، ط 1 ، الكويت ، 1985 .
14. مرفت رمذاني ، دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، بيروت ، 2018.
15. مصطفى كامل السيد ، المنظمات الغير الحكومية وقيم الاستقلال الامثل لموارد المجتمع ، المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام ، مصر ، القاهرة ، 2002.

16. موريس ديفرجيه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة د. جورج سعد، ط ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢ .
 17. نظام بركات وآخرون ، مبادئ علم السياسة، ط ١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤ .
 18. نعمان احمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط ١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2009 .
- ثانيا : المجلات والدوريات**
1. برنامج المؤئل لمستقبل حضري افضل لبرنامج العراق : العدد الاول ، تشرين الاول 2020.
 2. ثامر محمد كامل، "السياسة العامة واداء النظام السياسي"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، السنة السابعة عشرة، العدد 73, 2006.
 3. حسانی بوعکاز ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير ، الجزائر: جامعة الدكتور الطاهر ملای، 2015 .
 4. ربهام باهي ، اسهام المجتمع المدني في تحقيق أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: الدور والتحديات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019.
 5. عبد الرحمن بررقوق وصونيا العايدى، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد (5)، مارس 2013.
 6. عبد العباس فضي� وجواد صالح، الديمقراطية والتنمية السياسية في العراق المعاصر بين النظرية والواقع، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العددان (77 و87)، عام 2019م.
 7. عز الدين دياب، "التنمية السياسية في الوطن العربي : الضروريات والصعوبات "، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة ، العدد 23، 2005 .
 8. علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت ، 2009 .
 9. غازي فيصل مهدي ، الدستور العراقي الدائم أفكار وطموحات، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، مجلة المستقبل ، العدد 1 ، تشرين الأول ٢٠٠٥ .
 10. فيصل غازي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد: كلية العلوم السياسية، 1993.
 11. نادية فاضل عباس ، دراسة في المجتمع المدني العراق نموذجا، مجلة الدراسات الدولية ،جامعة بغداد ، العدد 38 .

12. هيتم سطايحي ، " التنمية السياسية في المجتمعات النامية: مشكلاتها وآفاقها" ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 13، العدد 2 . 1997

Source list :

The Iraqi constitution in force for the year 2005

First: books

1. Ibrahim Darwish, The Political System (A Analytical Philosophical Study), Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Part 1, 1968.
2. Osama Al-Ghazali Harb, Political Parties in the Third World, The National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1987.
3. Ismail al-Ghazal Harb, Constitutions and Political Institutions, Izz al-Din Institution for Printing and Publishing, Beirut, 1996.
4. Burhan Ghalioun, The Arab Ordeal (The State Against the Nation), Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2003.
5. Thamer Kamel Muhammad Al-Khazraji, Modern Political Systems and Public Policies, Dar Majdalawi, Amman, 2008.
6. Hassan Muhammad Shafiq, Comparative Political and Constitutional Systems, Al-Atak for the Book Industry, Cairo, 2007.
7. Hassan Al-Saab, Science of Politics, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, 1966.
8. Hanan Youssef, Media and Politics: A Relational Approach, Atlas Publishing, Cairo, 2006.
9. Khaled Mohamed Kassem, Environment Management and Sustainable Development in the Light of Contemporary Globalization, first edition, University House in Alexandria, 2007.
10. Sadiq Al-Aswad, Political Sociology, Baghdad, Higher Education, Edition (2), 1990.
11. Taha Hamid Hassan Al-Anbaki, Contemporary Political and Constitutional Systems (their foundations and applications), Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2013.
12. Ali El-Din Hilal and Nevine Massad: Arab Political Systems, Issues of Continuity and Change, 1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies 2000, p. 168.
13. Kamal Al-Menoufi, Theories of Political Systems, 1st edition, Kuwait, 1985.
14. Mervat Ramshawi, The Role of Parliaments in the 2030 Agenda for Sustainable Development, Beirut, 2018.
15. Mostafa Kamel El-Sayed, Non-Governmental Organizations and the Values of Optimal Independence of Community Resources, Fourth Annual Conference of the General Union, Egypt, Cairo, 2002.
16. Maurice DeVergée, Political Institutions and Constitutional Law, Major Political Systems, translated by Dr.: George Saad, 1st edition, University Institute for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1992.
17. Nizam Barakat et al., Principles of Political Science, 1st Edition, Dar Al-Karmel for Publishing and Distribution, Amman, 1984.
18. Noman Ahmed Al-Khatib, Mediator in Political Systems and Constitutional Law, 1st Edition, House of Culture for Publishing and Distribution, Jordan, 2009.

Second: magazines and periodicals

1. Habitat for a Better Urban Future Program for Iraq: First Issue, October 2020.
2. Thamer Muhammad Kamel, "Public Policy and the Performance of the Political System", Journal of Political Science, Baghdad, the seventeenth year, No. 2006, 73.
3. Hassani Bouakaz, Political Development between Theory and Practice, Master Thesis, Algeria: Dr. Taher Malay University, 2015.
4. Reham Bahi, The Contribution of Civil Society to Achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development: Role and Challenges, College of Economics and Political Science, University of Baghdad, 2019.
5. Abd al-Rahman Barquq and Sonia al-Aidi, Political Development: Origins and Concept, Journal of Human and Society Sciences, Issue (5), March 2013.
6. Abdul Abbas Fadikh and Jawad Salih, Democracy and Political Development in Contemporary Iraq between Theory and Reality, University of Baghdad, Journal of International Studies, Issues (77 and 87), 2019 AD.
7. Ezz El-Din Diab, "Political Development in the Arab World: Necessities and Difficulties," Journal of Political Thought, Cairo, No. 23, 2005.
8. Ali Abbas Murad, Civil Society and Democracy, Majd University Institute for Studies, Beirut, 2009.
9. Ghazi Faisal Mahdi, The Permanent Iraqi Constitution, Ideas and Aspirations, The Future Center for Studies and Research, Baghdad, Al-Mustaql Magazine, Issue 1, October 2005.
10. Faisal Ghazi, Political Development in Third World Countries, Baghdad: College of Political Science, 1993.
11. Nadia Fadel Abbas, A Study in Civil Society Iraq as a Model, Journal of International Studies, University of Baghdad, Issue 38.
12. Haitham Sataihi, "Political Development in Developing Societies: Its Problems and Prospects," Damascus University Journal, Volume 13, Issue 2, 1997.